

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

د . محمد زاهى المغيري *

مقدمة

تمثل عملية المقارنة احد الاسس الرئيسية فى البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية ، وهى بذلك تتجاوز نطاق وحدود أى فرع من هذه العلوم او أى تخصص جانبى منها فالدراسات المقارنة هى احد المناهج التى تستعملها مختلف العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والاجتماع وغيرها وفى مجال علم السياسة نجد ان المقارنة هى احد المناهج المتبعة فى مختلف فروع هذا العلم فنجد الدراسات المقارنة للأحزاب والسياسات الخارجية للدول المختلفة وغيرها من الدراسات ولكن حقل او فرع النظم السياسية المقارنة يعتبر هو الحقل الوحيد ، ضمن حقول علم السياسة ، الذى يحمل ضمن اسمه المنهاج او الاسلوب المتبع فى الدراسة داخل هذا الحقل وهو المنهاج المقارن وهذا يفترض ان عملية المقارنة او المنهاج المقارن يصبح من المستلزمات الاساسية الهامة فى هذا الحقل . (١)

ولكن ، ورغم ارتباط حقل النظم السياسية المقارنة بمنهاج البحث المتبع فيه ، فان الدراسات المقارنة الفعلية والحقيقية كانت ابعد ماتكون عن حقل النظم المقارنة ولقد اجتمعت عوامل عدة كان لها التأثير الواضح على حقل النظم السياسية المقارنة - والتى كان يطلق عليها اسم الحكومات المقارنة - وساهمت فى تأخير هذا الحقل من علم السياسة حتى وقت قريب جدا .

ولعل اهم هذه العوامل وأكثرها تأثيرا هو عدم وضوح مفهوم النظام السياسى لدى الكثير من الباحثين فى هذا الحقل فلقد ارتبط مفهوم النظام السياسى فى هذه الكتابات ، الى وقت قريب بمفهوم نظام الحكم وشكله ، فأصبح النظام السياسى يعنى نظام الحكم ، واصبحت الدراسات

* تحصل كاتب المقالة على درجة الماجستير فى علم السياسة من جامعة ولاية كنساس ثم تحصل على شهادة الدكتوراه فى السياسة المقارنة من جامعة ميزورى ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو حاليا محاضر بقسم العلوم السياسية ، بكلية الاقتصاد والتجارة جامعة كارولينا

المقارنة تركّز على الاوضاع القانونية والاشكال المؤسسية لنظم الحكم المختلفة ٠ (٢)

ولقد ترتب على تعريف النظام السياسى على انه نظام الحكم وشكله ، ان ٠٠ عانت الدراسات المقارنة من عيوب كثيرة وتعرضت بالتالى لانتقادات متعددة ، ركزت اساسا على تبيان اوجه الضعف والنقص المرتبطة بهذا الاتجاه التقليدى الذى يعتمد على الدراسة القانونية المؤسسية ٠٠٠ ومن ضمن الانتقادات التى وجهت للاتجاه التقليدى : ان هذه الدراسات غير مقارنة حيث انها اكتفت بدراسة لبعض نظم الحكم دون اى محاولة للمقارنة بينها ، وانها كانت تعتمد على الوصف السردى دون التحليل ، وانها كذلك كانت ضيقة النطاق بحكم كونها تعتمد على دراسة المؤسسات الرسمية والاشكال القانونية الموجودة فى الدول الغربية فقط ولذا اقتصرَت الدراسات المقارنة على حكومات هذه الدول فقط ، كذلك كانت الدراسات المقارنة فى هذا المجال غير حركية بمعنى انها لم تهتم بدراسة المؤثرات المختلفة التى قد تؤثر على النظام السياسى فى مجموعة وهذا مرجعه ضيق مفهوم النظام السياسى لدى هذه الدراسات ، كذلك تميزت الدراسات المقارنة التقليدية بعدم تطوير وسائل البحث المقارن واساليبه بل اعتمدت على المصادر الثانوية والملاحظة غير المباشرة ، وأدى هذا كله الى عدم التركيز على والاهتمام ببناء نظرية تجريبية يتم عن طريقها تفسير ظواهر النظام السياسى والعلاقات المختلفة بين النظم السياسية ٠ (٣)

وكنتيجة لهذه المظاهر السلبية التى امتازت بها الدراسات المقارنة للنظم السياسية ، بدأ بعض الباحث والعلماء السياسيين ، وبالذات مع بداية الخمسينات من هذا القرن ، فى تجاوز المنهج التقليدى وتطوير دراسة النظم السياسية ، ولقد تركّزت هذه المحاولات والى وقت قريب فى الجامعات الامريكية فقط ٠٠٠ واصبح حقل السياسة المقارنة هو اكثر الحقول تطورا داخل علم السياسة ويبرز ذلك فى الاهتمام المتزايد بالمواد التى تركّز على الدراسات المقارنة وبالذات الدراسات المقارنة للنظم السياسية غير الغربية ٠٠٠ ففى دراسة لعشر جامعات امريكية رئيسية وجد ان المواد التى تركّز على حقل السياسة المقارنة كانت تمثل ١١ر٢٪ من مجموع مواد علم السياسة التى تدرس فى هذه الجامعات سنة ١٩٢٥ م ، وارتفعت الى ١٨ر٢٪ سنة ١٩٤٥ م ثم الى ٢٩ر٣٪ ٦٥ م اما المواد التى تركّز على دراسة النظم السياسية للدول

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

غير الغربية فلقد قفزت من ٠.٤٪ الى ٢.٥٪ ثم الى ١٣.٢٪ في نفس السنوات . . ويتضح الاهتمام بالمجتمعات غير الغربية بمقارنة نسبة المواد الخاصة بالنظم السياسية غير الغربية داخل حقل السياسة المقارنة فلقد ارتفعت هذه النسبة من ٣.٨٪ الى ٢٨.٦٪ ثم الى ٤٥.١٪ في هذه السنوات . (٤)

ولقد كان للثورة السلوكية او الاتجاه السلوكي اثرا كبيرا في تطوير حقل السياسة المقارنة ، حيث ان هذا الاتجاه ركز اساسا على محاولة البحث العلمى عن بعض الانماط السياسية المتشابهة والمتكررة والتي قد تؤدي الى بناء نظرية تجريبية لتفسير والتنبؤ بالسلوك السياسى للفرد والجماعة داخل النظام السياسى وفي مواجهة النظم السياسية الاخرى، ولقد ادت محاولة بناء مثل هذه النظريات التجريبية الى الاستعانة بالمفاهيم والفرضيات والاساليب والمناهج المختلفة المستخدمة فى بقية العلوم الاخرى وبالذات علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعى والاحصاء . . . وقوى الاتجاه نحو زيادة التعاون والاتصال بين العلوم الاجتماعية المختلفة وكذلك توسع البحوث فى استعارة الاساليب العلمية الحديثة التى تساعد على البحث النسقى المنتظم . . . وهكذا تميزت الدراسات المقارنة الحديثة بالبناء النظرى ووضع الفرضيات ومحاولة التأكد من عدم وجود ما ينفىها عن طريق استعمال طرق البحث الحديثة مثل الاستبيان وتحليل المحتوى والمضمون وادوات علم الاحصاء المختلفة . (٥)

ولقد صاحب هذا كله ، تطور مفهوم النظام السياسى لدى هؤلاء البحاث والعلماء السياسيين (. . . فلم يعد النظام السياسى هو الحكومة او الهيكل الدستورى الذى يحدد شكل الحكومة او الدولة ، بل اصبح النظام بالمفهوم الجديد ، عبارة عن مجموعة عوامل ومتغيرات تؤثر وتتأثر بالبيئة التى حولها . . .) (٦) ، وادى هذا التوسع فى مفهوم النظام السياسى ومضمونه الى بروز بعض الاتجاهات الجديدة فى حقل السياسة المقارنة اعتمدت على مفاهيم وفرضيات اعم واشمل من الدراسة المؤسسية القانونية ، واهتمت بعملية المقارنة داخل النظم السياسية وبين النظم السياسية على جميع مستوياتها الجزئية والكلية .

وستعرض هذه الدراسة لاثنتين من هذه الاتجاهات الجديدة فى الدراسات المقارنة نظرا للدور الكبير الذى لعبه هذان الاتجاهان فى تطوير حقل السياسة

المقارنة ٠٠٠ وهذان الاتجاهان هما « الاتجاه النظامي » Systems Approach
او كما يسمى احيانا « تحليل المدخلات والمخرجات » Input-output Analysis
كما ينادى به دفيد ايستون David Easton ثم الاتجاه الوظيفي . Functional Ap
او كما يسمى احيانا « الاتجاه البنائي الوظيفي » Structural-Functional Appr.
كما ينادى به جبرئيل الموند Gabriel Almond

وملاحظة اخيره لابد منها ، قبل ان نتعرض لهذين الاتجاهين بالتفصيل ،
وهي ان - هذين الاتجاهين وغيرهما من الاتجاهات السائدة الان في حقل
السياسة المقارنة ، والتي نطلق عليها اسم الجديدة هنا ، هي اتجاهات موجودة
في جامعات العالم وبالذات الامريكية منها منذ اواسط الخمسينات على الاقل ،
فحداثتها وجدتها نسبيه ومرتبطة بكونها جاءت بعد الاتجاه التقليدي ٠٠٠
اما بالنسبة لوضع الدراسات المقارنة والاتجاهات الجديدة في الجامعات العربية
فالصورة مختلفة وغير مطمئة ، حيث ان الاتجاه التقليدي هو الاتجاه السائد ،
والكتابات العربية في حقل السياسة المقارنة - باستثناء القليل منها - لازالت
تعتمد المنهاج المؤسسي القانوني اسلوبا لها في البحث والمقارنة بين النظم
السياسية المختلفة وداخلها ، اما الاتجاهات الجديدة فلم يتم حتى الان - حسب
علمي - التعرض لها بطريقة موسعة ومنهجية عرضا وتحليلا وتقييما ٠٠٠ ولعل
هذه الدراسة ستكون خطوة في هذا الطريق ، امل ذلك .

Systems Approach

اولا : الاتجاه النظامي

يعتبر دفيد ايستون David Easton من اول العلماء السياسيين الذين
حاولوا استعمال مفهوم النظام في الدراسات السياسية ، ويعرف ايستون
النظام السياسي بأنه : « تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في
الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ولكنه تفرع عنه بقصد البحث
والتحليل ٠٠٠ ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم
وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي ، ويمكن التعرف على
حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الاعمال التي تتصل بطريقة مباشرة
او غير مباشرة بصنع القرارات الالزامية للمجتمع ٠٠٠ ومن ثم فان كل عمل
اجتماعي لا يتوافر فيه هذه الخاصية يجرد من مكونات النظام السياسي ويمكن
اعتباره فورا احد العوامل البيئية المحيطة ٠٠٠ » (٧)

ويرى ايستون ضرورة استعمال مفهوم النظام كأداة تحليلية لتحديد الانماط والعلاقات المترابطة والمتداخلة والموجودة فى المجتمع والتي تتصف بالصفة السياسية ... الهدف الذى يبغيه ايستون هو ايجاد نظرية تجريبية عامة للسياسة ، وذلك عن طريق البحث عن العمليات الاساسية التى يستطيع النظام السياسى من خلالها - بغض النظر عن نوعه وطبيعته - ان يحافظ على استمراريته كنظام من السلوك فى عالم من الاستقرار والتغير (٨) ... ويقوم تحليل ايستون على اربع مفاهيم او أسس رئيسية : (٩)

١ - النظام ... System

انه من المفيد ان ننظر الى الحياة السياسية على انها نظام سلوكى او نظام من السلوك .

٢ - البيئة المحيطة ... Environment

انه من الممكن التفريق بين النظام وبين البيئة التى يعيش فيها ، يتأثر بها ويؤثر فيها .

٣ - الاستجابة ... Response

ان اختلاف وتعدد البنيات والعمليات داخل اى نظام يمكن تفسيرها بأنها مجموعة من الانشطة والبدائل الايجابية التى يقوم بها النظام من خلال استجابته وتنظيمه ومواجهته لمجموع المطالب والضغوط التى قد يتعرض لها من البيئة المحيطة او من داخله .

٤ - الاسترجاع ... Feedback

ان قدرة النظام على الاستمرار فى مواجهته الضغوط التى يتعرض لها تتأثر بوجود وبفعالية وبطبيعة المعلومات والمؤثرات التى تأتى الى صانعى القرار السياسى من البيئة المحيطة .

ويتكون النظام السياسى عند ايستون من ادوار وليس اشخاص ، وتعريفه يتم عن طريق تحديد الابعاد السياسية للعمل الاجتماعى الذى يقوم به الفرد والجماعة ... ولذا فان ايستون يفترض ان هناك نشاطات وعمليات سياسية معينة واساسية تمتاز بها كل النظم السياسية ، على الرغم من ان الشكل البنائى الذى يعبر عنها قد يختلف اختلافا كبيرا حسب الزمان والمكان (١٠) ... وهكذا فان الوظيفة الاساسية لاي نظام سياسى والمعيار الذى يحدد

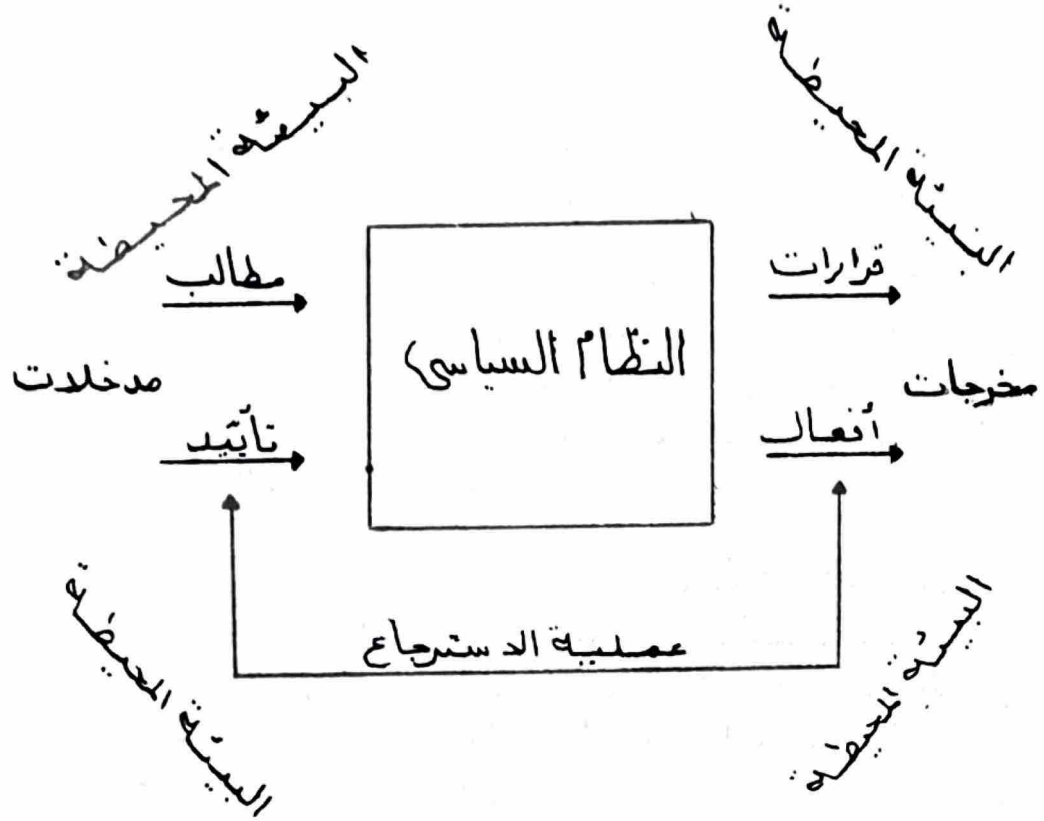
حدوده ، تتمثل في التخصيص الالزامى للقيم في المجتمع ، اى العملية التى يتم بها وضع وتنفيذ القرارات الالزامية فى المجتمع . (١١)

والقيم Values تمثل ، عند ايستون مجموع الحاجات المادية والمعنوية لافراد المجتمع ، وهى بطبيعتها نادرة ولذا فالتخصيص Allocation هو تلك القرارات والانشطة التى توزع وتهب وتحجز او تمنع القيم فى المجتمع وتكون هذه التخصيصات الزامية Authoritative عند ماتقبل هذه القرارات على انها ملزمة ، مهما اختلف سبب القبول سواء اكان احساس الفرد او الجماعة بشرعيتها ، او بدافع المصلحة الشخصية ، او بسبب فرضها بقوة القسر المادى اما ضرورة ان تكون هذه التخصيصات للمجتمع ككل The Whole Society فهو مايميز تلك القرارات التى توضع للنظام الاجتماعى العام عن تلك القرارات التى توضع للنظم الفرعية والتى قد يتم حل الخلاف فيها عن طريق التخصيص الالزامى للقيم ولكن على نطاق ضيق ولعدد محدد كالاسرة والقبيلة والنقابة فالنظام السياسى عنده ، هو مجموعة الانشطة والتفاعلات المتعلقة بالتخصيص الالزامى للقيم فى المجتمع ككل (١٢)

ويرى ايستون ان الندرة تؤدى فى جميع المجتمعات الى الصراع والى المطالبة بايجاد حلول لهذا الصراع وحين لايمكن حل الخلافات حول تخصيص القيم بصورة مستقلة او حين تؤثر هذه الخلافات على المبادئ والقيم التى يقوم عليها النظام فان كل مجتمع يقوم بتوفير عمليات وبنيات معينة يتم عن طريقها تنظيم هذه الخلافات وفرض الحلول المعينة وطالما تكون السلطات الشرعية فان الحلول المفروضة والمعززة - عادة - بالقسر المادى - ستقبل على انها ملزمة من قبل افراد وفئات المجتمع ، حتى تلك الفئات التى تؤثر فيها هذه القرارات تأثيرا سلبيا (١٣) وكما تمت الاشارة اليه فان حدود النظام السياسى تحددها طبيعة التفاعل ومدى اقترابه من التخصيص الالزامى للقيم فى المجتمع وما يبقى خارج النظام السياسى يمثل جزءا من البيئة المحيطة والتى يكون النظام السياسى مفتوحا مستجيبا لمؤثراتها المختلفة وعناصر البيئة المحيطة والمكونة من نظم مختلفة ، تمثل عند ايستون المتغيرات المستقلة بالنسبة للنظام السياسى . (١٤)

المدخلات والمخرجات Inputs-outputs

يقوم تحليل ايستون للنظام السياسى على مفهومى المدخلات والمخرجات ، والذان يمثلان محور الاتجاه الذى ينادى به .



١ - المدخلات Inputs

يطلق ايستون اسم المدخلات على التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام السياسي والتي تؤثر فيه بالتالي ٠٠٠ وهذه التغيرات تتكون من عنصرى المطالب Demands والتأييد Support

اولا : تمثل المطالب ، الحاجات والتفضيلات المختلفة لافراد المجتمع ٠٠٠ وعندما يتم بلورة هذه التفضيلات فانها تدخل النظام السياسي كمطالب وعلى السلطات ان تستجيب لها بصورة او بأخرى ٠٠٠ ويقول ايستون انه توجد فى كل مجتمع بنىات معينة تعمل على تنظيم حجم وتعدد المطالب ، ومن امثلة هذه البنيات الجماعات المصلحية والاحزاب السياسية وقادة الراى ووسائل الاعلام ٠٠٠ والى جانب هذه البنيات المنظمة للمطالب فانه قد توجد بعض القيود الثقافية والاجتماعية التى تعدل وتحدد من حجم ونوع المطالب التى قد تأتى من البيئة المحيطة بالنظام السياسى ٠ (١٥)

ويرى ايستون ان من اهم مصادر تنظيم المطالب واكثرها فعالية هو اختلاف قدرات الافراد على التأثير فى النظام السياسى ٠٠٠ فليس كل

الافراد متساويين في كيفية تأثيرهم في النظام السياسى ، حيث ان الافراد يختلفون من حيث رأسمالهم السياسى - من ثروة ومركز وهيبه وعدد ٠٠٠ وبسبب محدديّة الموارد فان السلطات فى أى نظام سياسى تستجيب بصورة فعالة لتلك المطالب التى تقدمها الجماعات والافراد ذوى التأثير فى المجتمع والذين تعتمد السلطات على تأييدهم ٠ (١٦)

ويلاحظ ان هذا النوع من التحليل الذى يتبناه ايستون يكشف عن نزعة نخبوية Elitist ، من حيث انه يرى ان الصفوة أو النخبة هى التى تؤثر على قرارات النظام السياسى ، اما الافراد الذين ليس لهم وزن سياسى (بمعايير الثروة أو المركز أو الهيبة أو العدد) فليس لهم تأثير فعال على شكل ومضمون القرارات الصادرة عن النظام السياسى ٠ (١٧)

ثانيا : يرى ايستون ان عنصر التأييد يتكون من نوعين : تأييد محدد Specific Support وهو التأييد الناتج عن تلبية مطالب وحاجات محددة ٠٠٠ وتأييد كامن أو غير محدد Diffuse Support وهو التأييد غير النابع من تلبية مطالب محددة ، ولكنه نتاج لعملية التنشئة السياسية التى تعمل على خلق شعور بالوطنية والولاء للسلطات والدستور والوطن بين افراد المجتمع ٠٠٠ ويميز ايستون بين ثلاث مستويات من التأييد ٠٠٠ فة ١ . يكون التأييد للمجتمع السياسى الذى يتكون من مجموع الافراد فى ادوارهم السياسية المختلفة والذين يجمعهم المشاركة فى العملية السياسية والايمان بضرورة التعاون لحل مشاكلهم بصورة جماعية وسلمية ٠٠٠ وقد يكون التأييد موجهاً لنظام الحكم القائم أو الشكل الدستورى الذى تقوم عليه السلطة ٠٠٠ واخيراً قد يكون التأييد متعلقاً بالسلطات السياسية القائمة ٠٠٠ ويرى ايستون ان التأييد على كل مستوى من هذه المستويات قد يتغير مستقلاً عن المستويين الاخرين ولكن بصفة عامة هناك درجة كبيرة من التأثير المتبادل بمعنى ان مؤثرات انخفاض أو ارتفاع درجة التأييد على أى مستوى من مستويات النظام السياسى ستسحب بالتالى على المستويات الاخرى للنظام ٠ (١٨) -

استمرارية وديمومة أى نظام سياسى تتوقف على المحافظة على حد ادنى من التعلق بكل هذه المستويات ، حيث انه اذا انخفضت نسبة التأييد عن الحد الادنى فان استمرارية وديمومة النظام السياسى تصبح معرضة للخطر ٠٠٠

ولهذا السبب فيرى ايستون انه يجب على كل نظام سياسى ان يعمل على خلق والمحافظة على درجة عالية من التأييد الكامن وغير المرتبط باشباع وتحقيق مطالب محددة حيث ان أى نظام سياسى لا يستطيع الحفاظ على وجوده لفترة طويلة اذا لم يقيم ببناء رصيد من التأييد الكامن ٠٠٠ ولكن ايستون يحذر من انه على المدى الطويل فان أى نظام سياسى لابد وان يعتمد ، بالضرورة ، على التأييد المحدد والناجم عن الرضا الذى يشعر به الافراد عندما يحسون ان مطالبهم تم تحقيقها والاستجابة لها ٠ (١٩)

٢ - المخرجات ٠٠٠ Outputs

تمثل المخرجات لدى ايستون استجابات النظام السياسى للمطالب الفعلية او المتوقعة التى تأتية من البيئة ٠٠٠ وتصدر هذه الاستجابات فى شكل قرارات وافعال معينة يقوم بها النظام السياسى والتى هى مستقلة عن النتائج التى تنتج عنها ٠٠٠ وهذه الاستجابات تختلف من نظام لآخر ومن وقت لآخر فقد تقوم السلطات بمحاولة تغيير البيئة المحيطة أو بتعديل بعض مكونات النظام السياسى نفسه فى سبيل اشباع المطالب التى قد تواجه النظام ٠٠٠ ومن ناحية اخرى فان السلطات قد تفض النظر عن الاستجابة الفعلية للمطالب وتقوم بدلا من ذلك بتوفير بعض المخرجات الرمزية كالوعود واثارة الحماس والتخويف من الخطر الخارجى والتخريب الداخلى ٠٠٠ وفى اسوأ الحالات قد تلجأ لسلطات الى المخرجات السلبية وذلك باستعمال القسر والقوة لضمان ديمومة واستمرارية النظام وبقائها فى السلطة دون الاستجابة للمطالب التى يقدمها افراد المجتمع ٠ (٢٠)

ان قدرة النظام السياسى على الاستجابة للمطالب المتعددة هى الركيزة الاساسية التى يراها ايستون كضمان لاستمراريته وديمومته ٠٠٠ ولكن المشكلة التى تواجه كل النظم السياسية هى عدم قدرتها على الاستجابة وتلبية كل المطالب التى يقدمها الافراد والجماعات بحكم عامل الندرة والامكانيات المتاحة ٠٠٠ ولهذا فان عدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها فى تلبية مطالب الافراد بنسب محددة سيؤدى الى ان يبدأ رصيد التأييد الذى تم بناؤه بمخرجات وقرارات سابقة فى التناقص والتلاشى ٠٠٠ كذلك فان حجم وكمية المطالب المختلفة من حيث نوعها ومحتواها وشدة المطالبة بها قد ترهق النظام السياسى ٠٠٠ ويقول ايستون ان جميع النظم السياسية ليس

لديها قدرات وامكانيات غير محددة لقبول وتحقيق المطالب ٠٠٠ ولكن حدود وعتبة القدرة تختلف من نظام سياسى لآخر حسب نوعه وبنياته وثقافته ٠ (٢١)

واخيرا ينتقل ايستون الى تحليل وتحديد الكيفية التى تستطيع بها النظم السياسية ان تزيد من قدرتها على الاستجابة ومواجهة الضغوط التى تتعرض لها بشكل فعال يؤدى الى ضمان بقائها وديمومتها ٠٠٠ ويرى ايستون ان هذه القدرة هى نتاج لعملية استرجاع المعلومات عن وضع النظام وبيئته المحيطة والتى تصل الى السلطات ٠٠٠ فعلمية استرجاع المعلومات هذه اساسية وهامة فيما يتعلق بديمومة النظام السياسى ، حيث ان السلطات - على اساس معرفتها بالالوضاع السائدة فيما يتعلق بالمطالب والتأييد - تستطيع الاستجابة اما بتعديل او تغيير او تصحيح قراراتها وافعالها السابقة ٠٠٠ ولكن ايستون يؤكد من ناحية اخرى ان وجود نظام فعال لاسترجاع المعلومات لايعنى بالضرورة وجود استجابة فعالة من جانب السلطات ٠٠٠ لانه حتى اذا كان لدى السلطات معلومات سليمة وكاملة فان عدم وجود الارادة او الموارد اللازمة لا استعمالها ، او لعدم وجود المهارة او الحكمة السياسية عند التنفيذ ، قد يؤدى الى انخفاض مستوى التأييد بدرجة مساوية للانخفاض الذى قد ينتج عن عدم وجود اداة فعالة لا سترجاع المعلومات ٠ (٢٢)

نقد الاتجاه النظامى ٠٠٠

- يقدم الاتجاه النظامى عدد من الميزات لعلم السياسة فى سعيه نحو تكوين نظرية تجريبية عامة للظاهرة السياسية ، ومن اهم هذه الميزات : (٢٣)

١ - انه عام بدرجة يمكن ادخال عدد كبير من المتغيرات عند تفسير المخرجات والقرارات السياسية ، وهكذا فان ايستون يستطيع ان يدخل فى تحليله عناصر لا تعتبر عادة من عناصر النظام السياسى ولكن لها تأثير على مخرجاته وقراراته ٠٠٠ ولهذا فان الاتجاه النظامى اعم واشمل من الاتجاه المؤسسى القانونى .

٢ - حيث ان ايستون لم يحدد بدقة كافية العناصر والعلاقات الموجودة داخل النظام السياسى فان النظام السياسى قد يشير الى أى هيئة حكومية ، ديمقراطية او تسلطية بدائية او متمدنة ، اتحادية او موحدة ، برلمانية او

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

رئاسية ٠٠٠ وذلك لان ايستون وضع مفاهيمه الاساسية لهذه العلاقات على اعلى درجة من التجريد والعمومية بحيث اصبح من الممكن تطبيقها على اكبر عدد من المجتمعات والنظم السياسية .

ولكن من ناحية اخرى فان عناصر القوة هذه التي يمتاز بها الاتجاه النظامي اوجدت نقاط ضعف اساسية ، وادت الى توجيه النقد لهذا الاتجاه من عدة جوانب :

١ - ان وضع المفاهيم الاساسية لهذا الاتجاه على درجة عالية من العمومية والتجريد ادى الى انه اصبح من الصعب ايجاد تعريفات عملية واجرائية محددة لهذه المفاهيم ، وادى الى عدم امكانية اختبار الفرضيات الاساسية التي يقدمها الاتجاه . . فعلى سبيل المثال فان ايستون يقول انه اذا لم يتم مواجهة الضغوط على النظام السياسى التي تنتج عن المطالب البيئية بنوع من التأييد الكامن وبمجموعة من القرارات والافعال فان هذه الضغوط ستؤدى الى انهيار وتفسخ النظام ٠٠٠ ولكن ، ولكي نتمكن من اختبار هذه الفرضية والتأكد من عدم وجود ما ينفيها فانه يجب ان نكون قادرين على قياس كمية الضغط الناتج عن المطالب وان نستطيع ان نحدد بدقة الحدود او العتبة التي توضح كمية الضغوط التي سيؤدى تجاوزها الى انهيار النظام ٠٠٠ ولكن ايستون لا يقدم لنا وسائل لقياس درجات وحدود هذه الضغوط وانواعها . (٢٤)

٢ - انه لا يمكن اطلاق اسم نظرية بالمعنى التجريبي والعلمى على ما يقدمه لنا ايستون حيث ان اهم مكونات لنظريات التجريبية العلمية هو امكانية تعريضها للتحخيص والاختبار والتأكد من عدم وجود ماينفى فرضياتها الاساسية . . . وهكذا ولعدم وجود وسائل القياس والتحديدات العلمية والاجرائية فان ايستون يستطيع ان يدافع دائما عن فرضياته ٠٠٠ فاذا قلنا مثلا ان فرضية ايستون الاساسية غير صحيحة حيث ان هناك نظام سياسى معين يتعرض لدرجة كبيرة من الضغوط ولكنه لم ينهار فان ايستون يستطيع القول ان هذه الاضطرابات او الضغوط لم تتجاوز الحدود المسموح بها . (٢٥)

٣ - ان الطبيعة غير الاختبارية لفرضية التوازن بين المدخلان والمخرجات ادت الى عدم امكانية ايجاد توقعات واقعية من هذا الاتجاه ٠٠٠ فعلى سبيل المثال لايمكن استنباط انه اذا لم يقم نظام سياسى معين باشباع مطالب محددة فانه سينهار او ان احتمال انهياره سيكون بنسبة معينة ومحددة . (٢٦)

٤ - ان اهتمام ايستون ببقاء وديمومة النظام السياسى جعلته يغفل جانب الاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنظام ، اى كيفية توزيع القيم فى المجتمع ٠٠٠ فتحليل ايستون يركز اساسا على المساهمة التى يمكن ان يقدمها الافراد فى ادوارهم المختلفة نحو بقاء النظام واستمراريته ولا يركز على مساهمة النظام فى تحقيق لاهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لافرادهم وهذا يمثل نزعة محافظة فى فكر ايستون حيث انه يعتبر الحلاف والصراع تهديدا لديمومة واستمرارية النظام السياسى ، وبذا يصبح الاستقرار هو الهدف الاعلى للنظام لسياسى بغض النظر عن محتوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ٠ (٢٧)

واخيرا ، ورغم هذه العيوب فان حقيقة اساسية وهامة تفرض نفسها وهي ان الاتجاه النظامى وجه انتباه المحلل السياسى الى العلاقات المتشابكة والمعقدة بين الحياة السياسية والنظام الاجتماعى العام ، وبذا نبه هذا الاتجاه الى أن الظاهرة السياسية تمثل نظاما مترابطا ومتشابكا من انماط السلوك ، وأعاد التركيز بالتالى الى تحليل النظام السياسى ككل بدلا من تحليل اجزاء محددة منه او من العوامل المؤثرة فيه فقط .

ثانيا : الاتجاه الوظيفى Functional Approach

للاتجاه او التحليل الوظيفى صلة وثيقة بالاتجاه النظامى من حيث ان كليهما ينظر الى الظواهر السياسية على انها نظام من العلاقات والانماط المترابطة المتبادلة ٠٠٠ ومع ذلك فانه يمكن تمييز الاتجاه الوظيفى عن الاتجاه النظامى (تحليل المدخلات والمخرجات) من حيث أن الاتجاه الوظيفى - الى جانب افتراضه لوجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة - فانه يفترض كذلك ان هناك شروطا محددة ومعيّنة ضرورية لبقاء النظام السياسى ، ومن هذه الناحية فان الاتجاه الوظيفى يبدو اقل عمومية من الاتجاه النظامى .

ويطلق اصحاب هذا الاتجاه اسم وظائف Functions على هذه الشروط الضرورية التى يفترضون وجودها فى كل نظام ، ومن هنا اطلق عليه اسم الاتجاه الوظيفى ٠٠٠ ولقد كان للشورى المنهجية فى علم السياسة اثر فى انتشار هذا الاتجاه حيث ان بعض العلماء السياسيين اقتبسوه من بعض العلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم الاجتماع وعلم الانسان (انثربولوجيا)

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

والتي كانت تمتاز عن علم السياسة بالدقة واستعمال الاساليب المنهجية العلمية في البحث بدلا من الاعتماد على التحليل المعيارى للظواهر الاجتماعية المختلفة . (٢٨)

وتشير كلمة الوظيفة الى النتائج او الاثار الملحوظة للظواهر والنشاطات التى لها علاقة استمرارية وديمومة النظام السياسى ... ونقطة الارتكاز عند الاتجاه الوظيفى هى أن البنيات والمؤسسات السياسيه والاجتماعيه .: تختلف اختلافا كبيرا بين النظم السياسية والاجتماعية مما يؤدي الى محدودية تعميم التحليل المؤسسى ... ولكن من ناحية اخرى فان هناك عدد معين ومحدد من الوظائف الضرورية لديمومة اى نظام سياسى ... وهذا يعنى ان هناك اشياء معينة يجب ان تنجز وادوار محددة يجب ان تؤدي فى اى نظام سياسى او اجتماعى حتى يضمن ديمومته واستمراريته مهما بلغت درجة تمدنه و بدائيته ... وبهذه الطريقة يمكن مقارنة النظم السياسية والاجتماعية المختلفة عن طريق دراسة مدى تطبيقها لهذه الوظائف المحددة واللازمة البقاء للنظام . (١٩)

ويعتبر جبرائيل الموند Gabriel Almond اكثر العلماء السياسيين تعمقا فى دراسة الاتجاه النظامى واستعماله كاطار لدراسة ومقارنة النظم السياسية المختلفة ... ويعنى النظام السياسى عند الموند « ذلك النظام من التفاعلات الذى يوجد فى جميع المجتمعات المستقلة والذى يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا وفى مواجهة المجتمعات الاخرى - عن طريق استخدام او التهديد باستخدام القسر المادى المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته ، فالنظام السياسى - اذن - هو المسئول الشرعى عن المحافظة على او التغيير الجذرى للعلاقات الموجودة فى المجتمع . (٣٠) ويتميز النظام السياسى عند الموند بخصائص معينة : (٣١)

١ - الشمول ... اى ان النظام السياسى يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات او من جانب المخرجات والتى قد تؤثر على استخدام القسر المادى او امكانية استخدامه والنتائج والعلاقات التى تنترتب عن ذلك ... ولذلك فالنظام السياسى لا يحتوى على الهيئات والمؤسسات التى توجد طبقا للدستور والقوانين مثل المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية والادارات الحكومية والمحاكم ، او الروابط غير الرسمية كالحزب والجماعات المسلحة وغيرها ... ولكنه يشتمل ايضا على جميع الهيئات فى اتجاهاتها السياسية مثل الجماعات الطبقية والاسرة والقبيلة الى جانب الظواهر الوقتية مثل حالات الشغب والمظاهرات وامثالها .

٢ - **الاعتماد المتبادل** ... اي ان اى تغيير يحدث في احد مكونات النظام ، يؤثر ويحدث بالتالى تغييرات في مكوناته الاخرى ... بمعنى ان العمليات السياسية مهما كانت فرعية ، تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى .. فقد يؤدي تغير نظام الانتخابات الى تغير خواص الاحزاب السياسية والوظائف التشريعية والتنفيذية .

٣ - **وجود حدود للنظام السياسى** ... اي انه توجد نقاط تنتهى عندها النظم الاخرى ، ويبدأ منها النظام السياسى ... فمثلا لاتعتبر الهمسات والشكاوى فى سوق احدى العواصم من النظام السياسى الا اذا تمكنت من القيام بعمل واضح للتعبير عن الشكوى كأن تنفجر مثلا فى عمل من اعمال العنف .

ويستند تحليل الموند على الافتراض بان جميع النظم السياسية تشترك فى اربع خواص عامة يمكن استعمالها كأساس للمقارنة بين مختلف النظم السياسية ... وهذه الخواص المشتركة هى : (٣٢)

١ - ان جميع النظم السياسية مهما بلغت درجة بساطتها ، لها بنىات سياسية ... بمعنى ان النظم السياسية البسيطة او البدائية توجد بها جميع انواع البنىات السياسية التى قد توجد فى اكثر النظم السياسية تقدما وتعقيدا ، وتصبح عملية المقارنة بينها على اساس شكل ودرجة التخصص البنىانى .

٢ - ان نفس الوظائف يتم اداؤها فى جميع النظم السياسية على الرغم من ان هذه الوظائف قد يتم اداؤها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنىات مختلفة وذلك من نظام سياسى لآخر ... وعلى هذا الاساس يمكن مقارنة النظم السياسية من حيث تكرارية اداء هذه الوظائف ، وانواع البنىات التى تقوم بادائها وكذلك كيفية هذا الاداء .

٣ - ان جميع البنىات السياسية مهما بلغت درجة تخصصها وسواء وجدت فى مجتمعات متمدنة او بدائية ، تقوم بوظائف متعددة .

٤ - ان جميع النظم السياسية مختلفة من ناحية الثقافة ، فلا توجد ثقافات وبنىات متمدنة وعقلانية بالكامل ، كما لاتوجد ثقافات وبنىات بدائية وتقليدية بالكامل ... فالنظم السياسية تختلف فقط فى درجة السيطرة

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

النسبية لأحدى هذه الثقافات والبنىات على الأخرى ، وكذلك قد تختلف في نمط وطبيعة المزيج بين هذه الثقافات والبنىات .

وبناء على الخواص السابقة ، انتقل الموند الى تحديد الوظائف الأساسية والضرورية والتي يجب ان يقوم النظام السياسي بأدائها حتى يحافظ على حيويته وديمومته ويلاحظ هنا ان فكر الموند لم يجمد عند نقطة معينة ، ولكنه استفاد من النقد الذي وجه الى تصوراته الأولى وحاول ان يعدل في تركيب وطبيعة أداء هذه الوظائف ولهذا فستعرض هذه الدراسة لتصورات الموند حول هذه الوظائف كما جاءت في كتاباته المتعددة ولقد قدم الموند تصورات الأولى حول هذه الوظائف في كتابه - السياسة في المناطق النامية The Politics of The Developing Areas ففي مقدمة هذا الكتاب افترض الموند ان هناك سبع وظائف أساسية يجب ان يقوم بها كل نظام سياسي ليحافظ على كيانه وقد قسم هذه الوظائف الى نوعين : (٣٣)

اولا : وظائف المدخلات Input Functions

يرى الموند انه توجد اربع وظائف سياسية يجب ان يقوم بها اى نظام من جانب المدخلات ، وهذه الوظائف هي :

١ - التنشئة السياسية والتوظيف Political Socialization & Recruitment

وتعنى التنشئة السياسية نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل الى آخر او نشر ثقافة سياسية جديدة اما التوظيف فيعنى اختيار وتدريب القادة السياسيين .

٢ - بلورة المصالح Interest Articulation

وتعنى تحديد المطالب ونقلها من المجتمع الى صانع القرار السياسى الملزم .

٣ - تجميع المصالح Interest Aggregation

وتعنى غرلة وتنظيم المطالب حتى يمكن للنظام السياسى ان يواجهها ويتخذ قرارات حيالها .

٤ - الاتصالات السياسية Political Communication

وتعنى الاتصال بين عناصر النظام او بين النظام وبيئته المحيطة .

ثانيا : وظائف المخرجات ... Outputs Functions

فى جانب المخرجات ، يميز الموند بين ثلاثة انواع من الوظائف :

١ - تشريع القانون ... Rule Making

٢ - تنفيذ القانون ... Rule Applications

٣ - القضاء بالقانون ... Rule Adjudication

ويلاحظ ان هذه الوظائف السبع غير متساوية بطبيعتها حيث ان الاتصالات السياسية تمثل الوسيلة التى يتم بها انجاز بقية الوظائف فى جانبى المدخلات والمخرجات .

ولقد قدم الموند هذه الوظائف على انها اقتراح مبدئى لمقارنة النظم السياسية ولقد وجهت بعض الانتقادات لهذا التصور الذى قدمه الموند تركز معظمها حول عدم حركية هذا الاطار وعدم قدرته على استيعاب حالات التغير والتطور التى تصيب النظم السياسية ... وفى مواجهة هذه الانتقادات ، قام الموند بتعديل وتطوير الوظائف وقدمها فى شكل جديد فى كتابه :

السياسة المقارنة : اتجاه انمائى او تطورى comparative Politics

A Developmental Approach ففى هذا الكتاب فرق الموند بين ثلاث مستويات من الوظائف على النحو التالى : (٣٤)

١ - وظائف القدرة ... Capability Functions

وتشمل الوظائف التنظيمية Regulative والتوزيعية Distributive

الاستخراجية Extractive ومدى استجابة النظام للمطالب المتعددة Responsive

وهذه الوظائف تحدد مدى اداء النظام السياسى فى البيئة التى يعيش فيها ... فوظيفة التنظيم تعنى مباشرة السيطرة والتحكم فى سلوك الافراد والجماعات داخل النظام .. ووظيفة التوزيع تعنى تخصيص القيم فى المجتمع .. ووظيفة الاستخراج او الجباية تعنى استغلال الموارد البشرية والمادية فى المجتمع ... اما وظيفة لاستجابة فتشير الى العلاقة بين المدخلات والمخرجات اى مدى استجابة النظام السياسى - فى شكل القرارات التى يتخذها - للمطالب المتعددة التى تأتية من البيئة المحيطة او من داخله ... والاستجابة قد تكون ايجابية او سلبية .

Conversion Functions

٢ - وظائف التحويل . . .

وتشمل بلورة المصالح ، تجميع المصالح ، تشريع القانون ، تنفيذ القانون ، القضاء بالقانون ، والاتصالات السياسية . . . وهذه الوظائف تخص النظام السياسي ذاته وتتضمن جانبى المدخلات والمخرجات حيث يقوم النظام السياسي بمواجهة المطالب التي تأتيه من البيئة المحيطة عن طريق القرارات الملزمة التي يتخذها .

٣ - وظائف التلاؤم مع البيئة والمحافظة على النظام السياسي System Maintenance and Adaptation Functions

وهذه الوظائف تشمل التنشئة السياسية والتوظيف . . . وهذه الوظائف لا تدخل فى عملية التحويل ذاتها ولكنها تؤثر على كفاءة واداء النظام لاساسى . وهكذا ، كما يقول الموند ، يمكن التوصل الى نظرية تجريبية للنظم السياسية عن طريق اكتشاف العلاقات بين هذه المستويات المختلفة للوظائف . . . وكذلك العلاقات بين الوظائف المختلفة داخل كل مستوى على حدة . . . وتصبح بذلك عملية ربط التحديات التي تواجه النظام بنوع الاستجابة او الحلول التي يقدمها هي الطريق الى ايجاد نظرية تفسيرية وتنبؤية فى حقل السياسة المقارنة والتنمية السياسية . . . ويرى الموند ان هذا الاطار المنقح والمتطور يساعد الباحث على تحديد انماط النمو فى النظم السياسية المختلفة وكيفية تغير النظم السياسية واسباب هذا التغير . (٣٥)

نقد الاتجاه الوظيفي :

١ - لماذا وكيف تم اختيار هذه الوظائف بالذات على انها الوظائف الاساسية التي يجب ان يقوم بها النظام السياسي لكى لا ينهار ؟ . . . ان الموند لا يوضح ما اذا كان وجود هذه الوظائف ضرورى وكاف الديمومة النظام السياسي ام انها ضرورية ولكنها غير كافية . (٣٦)

٢ - لقد كان الموند واعيا لمشكلة ضيق الافق والنطاق التي اتسم بها الاتجاه التقليدى فى دراسة النظم السياسية المقارنة . . . ولذلك اراد ان يقدم وظائف عامة يمكن عن طريقها مقارنة كل النظم السياسية الغربى وغير الغربى المتمدن منها والتقليدى والانتقالى . . . ولكن يلاحظ ان هذه الوظائف مشتقة برمتها

من النشاطات السياسية المميزة للنظم السياسية الغربية والتي تتسم بالتخصص البنائي والتعدد الوظيفي . (٣٧)

٣ - ان فرضية الموند الاساسية قد صيغت بطريقة اصحح من غير الممكن اختبارها عمليا لاثبات عدم وجود ما ينفيها فمقولة الموند الاساسية تنص على انه يجب اداء بعض الوظائف الضرورية لكي لا ينهار النظام وحيث اننا عندما نقوم بدراسة نظام سياسى معين فهذا يعنى انه موجود ، وهذا يعنى بالتالى وحسب فرضية الموند - ان الوظائف موجودة ولا يبقى علينا الا ان نبحث عن البنيات المختلفة التى تقسم باء هذه الوظائف وهكذا فمن الواضح ان المناقشة تدور فى حلقة مفرغة ولا يمكن اخضاعها للتمحيص والبحث العلمى . (٣٨)

٤ - المشكلة الاساسية الاخرى التى تواجه الاتجاه الوظيفى - والتى واجهت ذلك الاتجاه النظامى - هى عدم وجود تعريفات عملية واجرائية محددة وواضحة للمفاهيم الاساسية لهذا الاتجاه مثل ديمومة بقاء واستمرارية النظام السياسى فالى ان يمكن تحديد الوضع الصحى والطبيعى للنظام السياسى وايضاح الحدود التى سيؤدى تجاوزها الى انهيار النظام ، فانه لا يمكننا ان نعرف بدقة ووضوح ما اذا كان عدم اداء وظائف معينة وبكيفية معينة فى نظام سياسى معين ، سيؤدى الى انهياره ام لا . (٣٩) وهكذا والى ان يمكن ايجاد معيار دقيق ومحدد لتعريف الوظائف واهميتها وضرورتها لبقاء النظام فان الاتجاه الوظيفى سيكون محدود الاثر والفعالية فى الوصول الى نظرية تجريبية عامة للنظم السياسية . (٤٠)

خاتمة :

لقد كان الغرض من هذه الدراسة هو تقديم وتقييم بعض الاتجاهات الجديدة فى الدراسات المقارنة والتى كان لها تأثير كبير على منهاج ومضمون حقل السياسة المقارنة وقد تم اختيار اتجاهين فقط ، هما الاتجاه النظامى والاتجاه الوظيفى ، لانهما يمثلان اكثر هذه الاتجاهات تأثيرا فى مسار حقل السياسة المقارنة وعلم السياسة بصفة عامة فى العقدين الماضيين وتبرز قيمة واهمية هذين الاتجاهين - رغم اوجه قصورهما وعيوبهما - فى امكانية استعمالها كطار لتصنيف وتحليل عدد كبير من المعلومات عن مختلف النظم السياسية وهكذا ولوجود مثل هذه المعايير الموحدة لدراسة الظواهر

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

والنظم السياسية ، فانه يمكننا القيام بنوع من المقارنة الحقيقية والفعلية بين النظم ... وهنا يتجلى بوضوح اهمية الدور الذي لعبه كل من ايستون والموند في حقل السياسة المقارنة حيث انهما ارتقيا بهذا الحقل من مرحلة الحدس والتخمين والدراسات القانونية الشكلية الى اول طريق البناء النظرى والتحليل المنتظم .

ان المكتبة السياسية العربية بحاجة الى اثرائها بما يستجد فى اتجاهات وطرق ومناهج بحث علم السياسة بحقوله المتعددة حتى يمكن تخلص الكتابات العربية من اطار الدراسة المؤسسة القانونية ونقلها الى الدراسة العلمية للواقع السياسى حتى يمكن ايجاد السبل والوسائل لحل المشاكل المختلفة التى تواجه امتنا ... ولعل هذه الدراسة تكون خطوة فى هذا الطريق ، وما التوفيق الا من عند الله .

هوامش البحث

- (1) Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method", *American Political Science Review* (1971) , P. 682.

(2) للتوسع فى هذه النقطة راجع المؤلفات التالية : العلوم السياسية ، تأليف على محمد شمش ، النظام السياسى ، تأليف ابراهيم درويش ، علم السياسة ، تأليف حسن صعب .. ومن المؤلفات الاجنبية راجع :

Comparative Politics : The Quest for Theory, by James A. Bill and Robert L. Hardgrave, Jr.; **Comparative Politics : A Developmental Approach**, by Almond and Powell; and **Comparative Political Inquiry**, by Lawrence C. Mayer.

- (3) انظر فى هذا الخصوص : على محمد شمش ، العلوم السياسية ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٩م ، صفحات ١٧٠ - ١٧٢ ..

كذلك انظر :

James A. Bill and Robert L. Hardgrave Jr. **Comparative Politics : The Quest for Theory** (Columbus, Ohio; Charles E. Merrill Publishing Company, 1973) pp. 2 - 9 .

and

Gabriel A. Almond and G. Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics; A developmental Approach** (Boston; Little, Brown and Company, 1966), PP. 1 - 4 .

(4) Bill and Hardgrave, *OP. cit.*, P. 14 .

(5) *Ibid.*, PP. 15 - 21 .

(٦) على شميش ، العلوم السياسية ، مرجع سبق ذكره .

(٧) ابراهيم دويش ، النظام السياسي ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩م ، صفحة ٢٢٠ .

(8) Bill and Hardgrave, *OP. cit.*, P. 218.

(9) David Easton, **A Framework for Political Analysis** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, 1965) PP. 25 - 26 .

(10) *Ibid.* , P. 49

(11) *Ibid.* , P. 50

(12) Bill and Hardgrave, *op. cit.* , PP. 221 - 222 .

(13) *Ibid.* . P. 222

(14) *Ibid.* .

(15) Easton, *op. cit.* , PP. 122 - 123 .

(16) *Ibid.* , P. 122 .

(17) Bill and Hardgrave, *op. cit.* , P. 223 .

(18) *Ibid.* .

اتجاهات جديدة في السياسة المقارنة

- (19) Easton, *op. cit.* , P. 125.
 - (20) Bill and Hardgrave, *op. cit.* . P. 224 .
 - (21) *Ibid.*
 - (22) Easton. *op. cit.* PP. 129 - 130 .
 - (23) Lawrence c. Mayer, **Comparative Political Inquiry** (Homewood Illinois : The Dorsey Press, 1972) , PP. 131 - 132.
 - (24) *Ibid.* , P. 132.
 - (25) *Ibid.* , P. 133 .
 - (26) *Ibid.* , P. 133 .
 - (27) Bill and Hardgrave, *op. cit.*, P. 227.
 - (28) *Ibid.* PP. 202 - 211 .
 - (29) Mayer, *op. cit.* , P. 145 .
 - (30) Gabriel Almond and James Coleman, **The Politics of the Developing Areas** (Princeton, N.J. : (Princeton University Press, 1960) P. 7 .
 - (31) *Ibid.* , PP. 7 - 9 .
- (٣١) كذلك انظر :

محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، صفحات ٧ - ٨ وعلى محمد شمبش ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٧٦ .

(٣٢) على محمد شمبش ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٧٧

- (32) *Ibid.* , P. 11 . and
- (33) *Ibid.* , P. 17 .
- (34) Almond and Powell, *op. cit.* , PP. 27 - 30
- (35) *Ibid.* , P. 30 .
- (36) Bill and Hardgrave, *op. cit.* , P. 213.
- (37) *Ibid.* ,
- (38) *Ibid.* , P. 216 .
- (39) *Ibid.* , PP. 216 - 217 .
- (40) *Ibid.* , P. 228.

مراجع البحث الأساسية

المراجع العربية :

- (١) ابراهيم درويش ، النظام السياسي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩م.
- (٢) حسن صعب ، علم السياسة ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٦م.
- (٣) على محمد شمبش ، العلوم السياسية ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٧٦م.
- (٤) محمد فتح الله الخطيب ، دراسات في الحكومات المقارنة ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية .
- (٥) محمود خيرى عيسى ، النظم السياسية المقارنة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣م.

المراجع الأجنبية :

- (1) ALMOND and COLEMAN, *The Politics of the Developing Areas* (Princeton, N.J. : Princeton Univeristy Press, 1960).
- (2) ALMOND and POWELL, *Comparative Politics : A Developmental Approach* (Boston : Little, Brown and Company, (1966) .
- (3) Bill and Hardgrave, *Comparative Politics : The Quest for A Theory* (Columbus, Ohio : Charles E. Marrill Publishing Company, 1973) .
- (4) Easton, David, *A Framework for Political Analysis* (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 1965) .
- (5) Lijphart, Arend, "Comparative Politics and the Comparative Method", *American Political Science Review* (1971) PP. 682 - 693.
- (6) Mayer, Lawrence C. *Comparative Political Inquiry* (Homewood, Illinois : The Dorsey Press, 1972) .